

ويتضمن هذا الأسبوع:

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات
- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- أبرز ما تضمنته الصحافة العالمية عن تطورات أزمة النفط الصخري
- تحليل خاص حول المخاوف التي تثيرها الصين من جديد في الاقتصاد العالمي

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرة على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية

دخلت أسواق الأسهم والسندات العالمية في حالة من الارتباك مع ميل للصعود بعد القرار المفاجئ للبنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة وتوسيع برنامج التيسير الكمي، حيث سجلت ارتفاعاً كبيراً فور صدور القرار صباح الخميس، قبل أن تعاود الارتداد والتباين بسبب تصريح لرئيس البنك اعتبره الكثير من المستثمرين "سلبياً ومخيباً للأمل".

ارتفعت الأسهم اليابانية في ختام التعاملات يوم الجمعة مع تراجع الين الذي عزز توقعات الأرباح لشركات التصدير بينما تحسنت شهية المستثمرين للمخاطرة بفضل تعافي أسعار النفط العالمية، وزاد مؤشر نيكى ٠,٥ بالمئة ليغلق عند ١٦٩٣٨,٨٧ نقطة لكنه خسر ٠,٤ بالمئة على مدى الأسبوع. كما ارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة ٠,٥ بالمئة إلى ١٣٥٩,٣٢ نقطة في حين صعد مؤشر جيه.بي.إكس-نيكي ٤٠٠ بنسبة ٠,٥ بالمئة لينتهي اليوم عند ١٢٢٩٦,١٦ نقطة.

وارتفعت الأسهم الصينية بنهاية تداولات الجمعة، لكنها سجلت خسائر أسبوعية، بفعل فشل تدخل الصناديق الحكومية في إعادة الثقة للمستثمرين في السوق. كما صعد مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٢% ليصل إلى ٢٨١٠ نقاط عند الإغلاق، ليقص خسائره الأسبوعية إلى ٢,٢%.

في حين ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومة بصعود قطاع الطاقة بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى تبديد المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وسجلت المؤشرات الرئيسية مكاسب للأسبوع الرابع على التوالي. حيث قفز مؤشر "الداو جونز" الصناعي بنسبة ١,٢% أو بمقدار ٢١٨,١ نقطة إلى ١٧٢١٣,٣ نقطة، كما ارتفع مؤشر "النازداك" (+ ٨٦,٣ نقطة) إلى ٤٧٤٨,٤ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ ٣٢,٦ نقطة) إلى ٢٠٢٢,١ نقطة.

كما صعدت الأسهم الأوروبية يوم الجمعة مع تلقي البنوك في أطراف منطقة اليورو دعماً من خطة تمويل رخيصة جديدة للبنك المركزي الأوروبي، في حين عزز انتعاش أسعار المعادن والنفط أسهم شركات السلع الأولية. وأنهى مؤشر يوروفرست ٣٠٠ لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى جلسة التداول مرتفعاً ٢,٧% إلى ١٣٤٧,٤٧ نقطة بعد أن منى بخسائر بلغت 1.8% في الجلسة السابقة.

وجاء مؤشر أسهم البنوك في مقدمة الراجحين بقفزة بلغت ٤,٩% بعد تحركات متقلبة في جلسة الخميس عندما خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة وقال إنه سيبدأ بشراء سندات الشركات وربما يدفع للبنوك التي تقرض الشركات في محاولة لتنشيط النمو.

وأقبل المستثمرون أيضاً على شراء الأسهم المرتبطة بالسلع الأولية بعد زيادة في أسعار المعادن والنفط. وارتفع مؤشر أسهم شركات النفط والغاز الأوروبية ٦,٢% مع صعود أسعار النفط بأكثر من ٢% وقفز مؤشر أسهم شركات التعدين ٢,٧% بعد ارتفاع حاد في أسعار المعادن الصناعية الرئيسية.

وفي البورصات الرئيسية في أوروبا، أغلق مؤشر فايننشال تايمز البريطاني مرتفعاً بنسبة ١,٧١% بعد أن سجل في الجلسة السابقة أدنى مستوى إغلاق في أسبوعين في حين صعد مؤشر داكس الألماني وكاك الفرنسي ٣,٥١% و٣,٢٧% على التوالي. وعند الإغلاق، قفز مؤشر "ستوكس يوروب ٦٠٠" القياسي بنسبة ٢,٦% أو بمقدار ٨,٧ نقطة إلى ٣٤٢,٢ نقطة، وسجل المؤشر مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,١%.

وارتفعت أسعار النفط خلال تداولات الجمعة مدعومة بتعليقات وكالة الطاقة الدولية التي أوضحت أن أسعار النفط قد تكون مرت بأدنى مستوياتها مع تراجع الإمدادات من خارج "أوبك"، مما تسبب في تآكل تخمة المعروض، كما تلقت دعماً من انخفاض منصات التنقيب عن الخام في أمريكا للأسبوع الثاني عشر على التوالي.

وعند الإقبال، ارتفعت العقود الآجلة لـ "تايمكس" تسليم أبريل بنسبة ١,٧% أو بمقدار ٦٦ سنتاً، وأغلقت جلسة نيويورك عند ٣٨,٥٠ دولار للبرميل، وحقق الخام الأمريكي مكاسب أسبوعية بنسبة ٧,١٨%. وارتفعت أيضاً العقود الآجلة لـ "برنت" تسليم مايو عند التسوية بنسبة ٠,٩% أو بمقدار ٣٤ سنتاً وأغلقت جلسة لندن عند ٤٠.٣٩ دولار للبرميل، وحقق الخام القياسي مكاسب أسبوعية بأكثر من ٤%.

ومن ناحية أخرى انخفضت أسعار الذهب خلال تداولات الجمعة وسط ارتفاع واسع النطاق للدولار مقابل أغلب العملات الرئيسية وانتعاش أسواق الأسهم. كما سجل المعدن الأصفر خسائر أسبوعية وهبطت العقود الآجلة للذهب تسليم أبريل عند التسوية بنسبة ١,١% أو بمقدار 13.40 دولار إلى ١٢٥٩,٤٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بحوالي ٠,٩%.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير علي مصر :

لازال أداء أسواق المال العالمية متأثراً ببرامج التحفيز وتحركات أسعار النفط المرتبطة في الأساس بمحاولة تحجيم المعروض النفطي في الأسواق وهو ما ينعكس علي أسواق الشرق الأوسط والمنطقة العربية بتحركات إيجابية ضمن نطاقها الطبيعي وسط سيولة متوسطة مما يشير إلي ترقب إقليمي ومصري وعالمي لمتغيرات اقتصادية قوية محلية أو دولية تكون هي المحرك الرئيسي في تغيير مستويات الأداء بالنسبة للأسواق المالية .

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث علي الساحة العالمية

وكالة الطاقة: هبوط أسعار النفط ربما بلغ منتهاه

رويترز

قالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن أسعار النفط ربما بلغت أدنى مستوياتها وتبدأ في التعافي مع تسارع وتيرة انخفاض الإنتاج في الولايات المتحدة وغيرها من المنتجين غير الأعضاء في أوبك ونمو إمدادات المعروض الإيراني بمعدل أقل من المتوقع.

وذكرت الوكالة التي تنسق سياسات الطاقة للدول الصناعية أنها تعتقد حاليا أن الإنتاج من خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول سينخفض بواقع ٧٥٠ ألف برميل يوميا في ٢٠١٦ مقارنة مع ٦٠٠ ألف برميل يوميا في تقديراتها السابقة. وأضافت أن الإنتاج الأمريكي وحده سيتراجع بمقدار ٥٣٠ ألف برميل يوميا في ٢٠١٦. ووفقا للوكالة، التي تتخذ من باريس مقرا لها، "توجد علامات واضحة على أن قوى السوق... تحقق نتائج إيجابية وأن المنتجين ذوي التكلفة العالية يخفضون الإنتاج".

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يخططان للتوصل لاتفاق تجارة حرة قبل نهاية ولاية "أوباما"

موقع أرقام

قال المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لازالا قادرين على التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة قبل انتهاء ولاية الرئيس "باراك أوباما" في يناير/كانون الثاني ٢٠١٧.

وتعهد "سيسيليا مالمستروم"، في تصريحات لوكالة "بلومبرج" في "واشنطن"، بتكثيف المحادثات الثنائية بين الجانبين خلال الأشهر المقبلة. وأشار المفوض التجاري الأوروبي إلى أنه رغم حقيقة أهمية المحتوى أكثر من السرعة، فإن هدف المحادثات هو التوصل لاتفاق نهائي بين الجانبين قبل نهاية إدارة "أوباما".

يذكر أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يعملان منذ عام ونصف على الوصول لاتفاق لإنهاء التعريفات الجمركية على السلع، وتوسيع أسواق الخدمات، وتعزيز التعاون الثنائي.

واعتبر الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" وبعض المسؤولين الأوروبيين مثل المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" أن اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يعتبر "من أولويات السياسة".

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

السعودية تسعى لاقتراض ٨ مليارات دولار في ٥ سنوات

موقع صحيفة المال

تسعى حكومة المملكة العربية السعودية للحصول على قرض بنكي يتراوح بين ٦ و ٨ مليار دولار لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات؛ وذلك لسد العجز في الميزانية الذي قفز إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار العام الماضي والذي تعاني منه لأول مرة في تاريخها بسبب انهيار أسعار البترول وتراجع إيرادات صادراتها. وذكرت وكالة رويترز إن الرياض طلبت من البنوك تسليم عروض لمنحها قروض بهذا الحجم بأجل خمس سنوات مع احتمال زيادته، ولم تتمكن الوكالة من الاتصال بوزارة المالية أو البنك المركزي السعودي للتعليق على الأمر حيث لم تعلن المصادر التي على دراية بهذا القرض عن اسمها لأنه لم يتم الإعلان عنه رسمياً حتى الآن.

النقد الدولي: مخاطر جديدة تهدد بانهيار الاقتصاد العالمي

فرانس برس

شدد صندوق النقد الدولي دعوته للقيام بعمل مشترك لمنع حدوث انهيار اقتصادي عالمي، محذراً من مخاطر السياسات الخاطئة. وقال نائب مدير صندوق النقد الدولي ديفيد لبيتون إن هناك رأياً "خطيراً" ومتزايداً، يتمثل في أن صناع السياسات في العالم استنفدوا خيارات دعم الاقتصاد أو فقدوا الإرادة للقيام بذلك. ورأى أنه لمواجهة ذلك يتعين على القادة زيادة جهودهم بما في ذلك تقديم الحوافز المالية والنقدية، وتطبيق الإصلاحات الهيكلية الضرورية لدعم النمو. وقال لبيتون في مؤتمر عقده الجمعية الوطنية لاقتصاد الأعمال، الثلاثاء، إن السياسة المالية - الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب - "يجب أن تحتل مكاناً أهم في السياسات"، مضيفاً أن عبء زيادة النمو يقع على كاهل الاقتصادات المتقدمة التي لديها مجال للمناورة المالية. وأكد أن "المخاطر أكثر من السابق بكل وضوح، وأصبح اتخاذ عمل مشترك أقوى أكثر ضرورة".

المركزي الأوروبي يخفض الفائدة ويتوسع في شراء السندات

رويترز

خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الخميس لتعزيز اقتصاد منطقة اليورو وليفاجئ الأسواق المالية بتقليص سعر إعادة التمويل الرئيسي إلى صفر من ٠,٠٥%. وتوسع البنك في برنامج التيسير الكمي عن طريق شراء السندات ليصل إلى ٨٠ مليار يورو شهرياً من ٦٠ مليار يورو، وخفض سعر الإيداع إلى -٠,٤% من -٠,٣% ليتقاضى مزيد من البنوك مقابل إيداع أموالها لديه.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وتسلط الخطوة، التي دفعت اليورو للانخفاض بنسبة ١% مقابل الدولار، الضوء على المصاعب التي يواجهها المركزي الأوروبي في ظل تراجع توقعات التضخم والمخاوف من نمو الأسعار بمعدلات بالغة التدني.

ناسداك" تعزز شراء بورصة أمريكية لعقود الخيارات من "الألمانية"

رويترز

قالت بورصة ناسداك إنها تشتري شركة أمريكية متخصصة في إدارة بورصات عقود الخيارات مقابل ١,١ مليار دولار من البورصة الألمانية، وذلك في أحدث صفقة تتمخض عنها سلسلة من محادثات الاندماج. وتدير شركة انترناشونال سيكورتيز اكستشينج ثلاث بورصات إلكترونية لعقود الخيارات تمثل مجتمعة أكثر من ١٥% من حجم التداول الأمريكي، في حين تدير ناسداك ثلاث بورصات أخرى. وبدمجهما ستمتلك ناسداك أكثر من ٤٠% من السوق موسعة ريادتها باعتبارها أكبر مشغل أمريكي لبورصات عقود الخيارات.

الموازنة الأمريكية تسجل عجزاً في فبراير

موقع أرقام

سجلت الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة عجزاً في الموازنة بمقدار ١٩٣ مليار دولار خلال فبراير، وهو ما يفوق على نحو طفيف العجز المسجل في نفس الشهر عام ٢٠١٥ عند ١٩٢ مليار دولار.

وارتفع إجمالي الإنفاق الشهر الماضي بنسبة ٩% إلى ٣٦٢ مليار دولار مقارنة بنفس الشهر عام ٢٠١٥، بينما ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة ٢١% إلى ١٦٩ مليار دولار.

وفيما يتعلق بإجمالي عجز الموازنة منذ بداية العام المالي الحالي في أكتوبر حتى الآن، انخفض عجز الموازنة الحكومية الأمريكية بنسبة ٩%.

إيران تقول إنها لن تجمد إنتاج النفط إلا بعد أن تستعيد حصتها السوقية

رويترز

قال مدير مكتب الرئيس الإيراني حسن روحاني إن إيران يجب أن تستعيد حصتها في سوق النفط العالمية قبل أن تشارك في أي اتفاق بين الدول المنتجة لتقييد الإمدادات. ومتحدثاً في المعهد الملكي للخدمات المتحدة في لندن، قال محمد نهاونديان "بالطبع فإن سوق النفط

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

يجب أن تدار بشكل أكثر حكمة. " حتى تشارك إيران في خفض الإمدادات فإن المطلب الأساسي هو أن تصل إلى ... الحصص السوقية التي كانت لديها ثم من ذلك الموقع تساعد في خفض الإمدادات".

التأثير علي مصر :

تعكس الأنباء الاقتصادية العالمية بدايات الاستقرار في أسواق النفط العالمية نتيجة جهود تحجيم المعروض والفائض النفطي بالأسواق، وهو ما يواجه مشكلة مدي الالتزام الإيراني بهذا التحجيم؛ حيث تؤكد المؤشرات علي احتمال زيادة المعروض النفطي الإيراني في الأسواق، مما سيعيد مرة أخرى دورة عدم الاستقرار في أسعار المنتجات النفطية وبالتالي تأثر الموازنة العامة لمصر من جانب نتيجة تراجع دعم النفط وعودة التأثيرات المحتملة بالنسبة لحجم الاستثمارات الخليجية المستهدفة وحجم تحويلات العمالة لمصر.

كما تعكس ارتفاع احتماليات تكوين اتحادات تجارية جديدة ما بين أوروبا والولايات المتحدة، الأمر الذي قد يؤدي إلي تنشيط التجارة العالمية وتعزيز الطلب علي المواد الخام والمنتجات البترولية مما سيرفع من معدلات المرور بقناة السويس، وقد يساعد علي تدعيم نقل بعض الصناعات من الأسواق الأوروبية إلى أسواق جنوب البحر المتوسط وشرق أوروبا، إلا أن هناك ضرورة لقيام الحكومة المصرية بمراجعة عميقة لبنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية، وقياس مدي إمكانية إحلالها بواردات أمريكية أرخص نتيجة انخفاض الرسوم بموجب الاتفاقية.

كما أن انتهاج الاتحاد الأوروبي ومن قبله اليابان لسياسات تحفيز اقتصادي توسعية يجب أن يمثل درسا للإدارة المصرية للسياسات المالية في هذا التوقيت كأحد نماذج التحفيز الاقتصادي المطلوب للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدت بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية

رسالة النفط الصخري الأمريكي لأوبك: سنعود إذا تجاوز السعر ٤٠ دولارا

نيويورك (رويترز)

بالنسبة لمنتجات النفط الصخري الأمريكي فإن سعر ٤٠ دولارا هو المعادل الحالي لسعر ٧٠ دولارا من قبل. فمنذ أقل من عام كانت شركات النفط الصخري الرئيسية تقول إنها تحتاج النفط فوق ٦٠ دولارا للبرميل حتى تنتج المزيد والآن يقول البعض إنهم سيقبلون بأقل من ذلك بكثير عند البت فيما إذا كانوا سيزيدون الإنتاج بعد أسوأ انهيار لسعر النفط في جيل.

وتسلط تصريحاتهم الأخيرة الضوء على المتانة الجديرة بالملاحظة التي يتمتع بها القطاع، ولكنها توجه أيضا رسالة تحذير للمنافسين والتجار تقول إن تراجع إنتاج النفط الأمريكي الذي سيسهم في انحسار تخمة المعروض العالمي وتعافي الأسعار قد يكون قصير الأمد مقارنة بما قد يتوقعه البعض.

وقال جون هارت المدير المالي لكونتيننتال ريسورسز، التي يقودها ملياردير التنقيب هارولد هام، الأسبوع الماضي إن الشركة مستعدة لزيادة الإنفاق الرأسمالي إذا وصل سعر الخام الأمريكي لما بين أوائل ومتوسط نطاق الأربعين دولارا بما يتيح لها زيادة إنتاج عام ٢٠١٧ بأكثر من ١٠%.

وقال جيم فولكر رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لوابنتج بتروليوم كورب المنافسة وأكبر منتج في حوض باكين بولاية نورث داكوتا للمحللين إن الشركة ستوقف التكسير في الآبار الجديدة بنهاية مارس آذار لكنها "ستدرس استكمال بعض تلك الآبار" إذا وصل النفط إلى ما بين ٤٠ و٥٠ دولارا للبرميل. ومنذ أقل من عام عندما كانت الشركة ما زالت في وضع الإنفاق قال فولكر إنها قد تستخدم مزيدا من منصات الحفر إذا وصل الخام الأمريكي إلى ٧٠ دولارا.

ورغم الحذر الذي يشوب التعليقات فإنها تعد تذكيرا بأن الهبوط الكبير في التكلفة والزيادة السريعة في الكفاءة قد حول النفط الصخري الأمريكي - الذي نظر إليه المنافسون بداية على أنه قطاع هامشي مرتفع التكلفة - إلى لاعب رئيسي وشوكة في جانب كبار منتجي أوبك.

ويساهم هبوط عدد منصات الحفر حاليا في تهدئة تراجع أسعار النفط من خلال خفض الإنتاج لكنه قد يجد أيضا من أي صعود بالتحول سريعا إلى زيادة الإنتاج فور بدء الأسعار في التعافي من المستويات الحالية التي فوق ٣٠ دولارا بقليل.

وقال جون كيلدوف الشريك لدى أجين كابيتال إن خطر تعافي النفط الصخري "يضع سقفا لأسعار النفط". وتابع "إذا كانت هناك بعض التوقعات المتفائلة للطلب أو الاقتصاد فسيحاولون استباق المنحنى وزيادة الإنتاج سريعا".

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وبدأ بعض المنتجين بالفعل التحوط في الإنتاج المستقبلي حيث يجري تداول أسعار النفط لعام ٢٠١٧ بالقرب من ٤٥ دولارا للبرميل وهو ما قد يحد من أي خفض للإنتاج في المستقبل.

طموحات عالمية

في حين كان أسوأ انهيار لأسعار النفط منذ الثمانينيات حكما بالموت على عدد كبير من منتجي النفط الصخري فإنه عجل أيضا بخفض تكلفة التكسير الهيدروليكي وتحسين التقنيات التي ما زالت قيد التطوير.

وعلى سبيل المثال، خفضت هيس كورب التي تضخ برمبلا واحدا من كل ١٥ برمبلا من خام نورث داكوتا تكلفة البئر النفطية الجديدة في باكين نحو ٢٨% العام الماضي.

وما كان في الماضي يسهم في تضخيم هوامش الأرباح يعد الآن عاملا أساسيا في البقاء فيما وصفه وزير البترول السعودي علي النعيمي الأسبوع الماضي بالواقع القاسي بسوق النفط العالمية حيث لم تعد منظمة البلدان المصدرة للبترول راغبة في خفض الإمدادات لدعم الأسعار.

ورغم تحذير ديلويت للمحاسبة والاستشارات من أن ثلث منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة ربما يواجهون الإفلاس فإن كبار المنتجين يقولون إن طموحهم يتجاوز مجرد التفوق على منافسيهم المحليين.

وقال بيل توماس رئيس مجلس إدارة إي.أو.جي ريسورسز يوم الجمعة "لم يعد كافيا أن تكون أقل المنتجين تكلفة في مجال النفط الصخري في الولايات المتحدة. تهدف إي.أو.جي لأن تصبح منتجا للنفط أكثر تنافسية وأقل تكلفة في السوق العالمية".

ولم يحدد توماس السعر الذي سيحفز إي.أو.جي على زيادة الإنتاج هذا العام لكنه قال إن لدى شركته "مخزونا متميزا" يتمثل في ٣٢٠٠ بئر يمكنها أن تدر عائدات ٣٠% أو أكثر إذا وصل سعر النفط إلى ٤٠ دولارا.

وتتوقع أباتشي كورب أن يتراجع إنتاجها نحو ١١% هذا العام لكنها قالت إنها قد تتمكن من العودة إلى مستويات إنتاجها في أمريكا الشمالية عام ٢٠١٥ إذا بلغ سعر برميل النفط ٤٥ دولارا في المتوسط هذا العام.

ويستطيع منتجو النفط الصخري التحرك سريعا لأسباب من بينها العدد الكبير من الآبار التي حفرتها بالفعل ولا تنتظر سوى عمليات التكسير حتى يتدفق النفط منها.

وبلغ عدد تلك الآبار ٩٤٥ بئرا في نورث داكوتا - أول منطقة شهدت طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة - في ديسمبر كانون الأول مقارنة مع ٥٨٥ بئرا في منتصف ٢٠١٤ حينما بلغت الأسعار ذروتها بحسب أحدث بيانات متاحة من إدارة الموارد المعدنية. وتنمو تلك الأرقام مع استمرار شركات مثل وايتنج في الحفر لكنها تتوقف عند مرحلة التكسير. ويحذر البعض من أن التكسير في الآبار غير

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المستكملة ربما يتيح زيادة الإمدادات على الأمد القصير فقط حيث تتطلب الزيادة المستدامة حفر آبار جديدة بتكلفة أعلى ومن ثم مستويات أعلى للأسعار.

وقال كارل لاري مدير تطوير الأعمال للنفط والغاز لدى فروست آند سوليفان "سيطلب الأمر بلوغ الأسعار ٥٥ دولارا لنرى من يخطط لإنتاج جديد".

وما زال الغموض يكتنف ما إذا كانت الأسعار ستصل إلى ٤٠ دولارا للبرميل في وقت قريب أم لا. ويتوقع مورجان ستانلي وايه.ان.زد متوسط أسعار عند الحد الأدنى لنطاق ٣٠ إلى ٤٠ دولارا للبرميل للعام بأكمله.

وحذر المحللون من أن استئناف الحفر بوتيرة سريعة قد يواجه صعوبات بعدما سرحت الشركات آلاف العمال وأوقفت تشغيل ما يزيد على ثلاثة أرباع منصاتهما منذ أواخر ٢٠١٤.

وقال جون هيس الرئيس التنفيذي لهيس كورب في مقابلة مع رويترز الأسبوع الماضي إن الشركات الأمريكية تعمل في دورات قصيرة حيث يستغرق الأمر ما يصل إلى عام لوقف أو استئناف الإنتاج.

وحتى من تابعوا دورات صعود وهبوط النفط السابقة ليسوا واثقين مما سيحدث فور تعافي الأسعار حيث لم يكن النفط الصخري موجودا في التعافي الكبير السابق منذ عقد مضى.

وقال داريل هوليك نائب الرئيس للحقول البرية الأمريكية لدى أناداركو بترولسيوم كورب "لدينا بعض القلق هذه المرة نظرا لوجود عنصر فعال لم نشهده من قبل".

التأثير علي مصر:

رغم أن مصر ليست أحد كبار منتجي أو مصدري النفط الصخري إلا أن عمق تأثيرها بالمتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج المنافس الأول له. فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط علي مدار الأسبوع الأخير علي خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية. لهذا فإن مصر لازالت مستفيدة من تراجع أسعار النفط من خلال خفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساسا في مدخلات الإنتاج وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية كما إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خصم سعيها لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

ورغم هذه الاستفادة، فإنه من ضمن المخاوف الأخرى ضغط الشركات الأجنبية العاملة في مصر في قطاع الطاقة، بعد أن انخفضت أرباحها في الآونة الأخيرة، مما قد يدفعها إلى الضغط على الحكومة المصرية والمطالبة بمستحققاتها المتأخرة بالإضافة إلى وضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج ووضع العمالة المصرية وتحويلاتها .

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقد أصبح السؤال الأهم هنا، هو كيف يمكن أن تستجيب منظمة "أوبك"، فالدول المنتجة للنفط لم تخفض من حجم تصديرها، إلي الآن، وهناك حجم فائض من النفط في السوق العالمية ومع كل هذه التغيرات السياسية بالمنطقة، قد يبدو الوقت غير مناسب للاستثمار في النفط، خاصة بعد أن واجهت أسهم شركات الغاز والنفط تضخماً بعد انخفاض الأسعار، ولكن وكما يعلم معظم المستثمرون، يمكن أن تشكل اللحظة التي يهرب فيها غيرك فرصة مثالية لصفقة مربحة.

إن أكثر ما يورق أسواق النفط حالياً هو وفرة المعروض مع التوسع في الإنتاج عند مستويات أكثر عمقاً بالمحيطات، وطفرة النفط الصخري بالولايات المتحدة والتي تجعلها منافساً مستقبلياً في التصدير بالإضافة إلى تزايد معدل الإنتاج من دول مثل كندا والبرازيل والعراق وكينيا وأوغندا، كما تراجع استهلاك دول أوروبية بفعل تحسين كفاءة مركباتها لتكون أقل استهلاكاً للوقود، ولاسيما تحديث تقنيات السيارات الصديقة للبيئة.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل خاص

تحليل خاص : الصين تثير مخاوف اقتصادية عالمية من جديد

(وكالات الأنباء - صحيفة الشرق الأوسط)

حددت الحكومة الصينية أهم الأولويات في مشروع الخطة الخمسية، بين عامي ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ والتي رفعتها للمجلس الوطني الثاني عشر لنواب الشعب الصيني لبحثها في الدورة السنوية الرابعة.

وتستهدف الخطة الصينية الجديدة الحفاظ على وتيرة نمو عالية إلى متوسطة لمضاعفة الناتج الإجمالي المحلي وزيادة نصيب الفرد من الدخل بحلول عام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع مستوى عام ٢٠١٠ وتعزيز مفاهيم التنمية الجديدة الخمسة وهي: (الابتكار - التنسيق - التنمية الخضراء - الانفتاح - المشاركة)، فضلا عن العمل على تطوير التكنولوجيات الأساسية بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والطاقة الجديدة والطيران والطب البيولوجي والتصنيع الذكي.

وذكر تقرير وزعته سفارة الصين بالقاهرة أن الخطة تسعى إلى إطلاق المشاريع العلمية الدولية الرئيسية بصورة نشطة وتحسين نوعية وكفاءة العرض، وتحفيز الطلب الحقيقي من أجل تعزيز زخم النمو الجديد، وإيجاد مزايا تنافسية جديدة للتجارة الخارجية من خلال تصدير المزيد من المنتجات رقيقة المستوى، فضلا عن مواصلة تنفيذ استراتيجية (صنع في الصين ٢٠٢٥)، والتركيز على الابتكار التصنيعي ودمج تكنولوجيا المعلومات والصناعات.

وأفاد التقرير بأن الحكومة الصينية تولي اهتماما بالإسراع في بناء جيل جديد من البنية التحتية للمعلومات ورفع تكنولوجيا الاتصالات (٥ جي) وتطويره إلى (آي بي وى ٦) بشكل شامل، وتنفيذ (إنترنت بلس)، ورفع تقنيات الإنترنت لإحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتنظيم. وأكد أن الخطة الخمسية الجديدة تعمل على زيادة حصة تجارة الخدمات في إجمالي التجارة الخارجية إلى ١٦%، وتخفيف القيود في قطاع الخدمات أمام رأس المال الأجنبي، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق في مجال الخدمات المصرفية والأوراق المالية، وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي في قطاعات التصنيع المتقدمة وصناعات التكنولوجيا العالية وتوفير الطاقة.

وأشار التقرير إلى أهمية الإسراع في تنفيذ مبادرة (بناء الحزام والطريق) وتوسيع التعاون المربح لتشكيل مشهد انفتاح شامل جديد، مؤكدا أهمية تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ودفع تنمية بنك استثمار البنية التحتية الآسيوية وبنك التنمية الجديدة لدول (البريكس)، وإدارة صندوق طريق الحرير بشكل صحيح، فضلا عن إنشاء مناطق التجارة الحرة بصورة نشطة مع البلدان الواقعة على الحزام والطريق.

وأضاف التقرير أن الصين ستعمل على تعزيز المحادثات مع الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ومجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية، والدفع قدما نحو إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع إسرائيل وكندا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئ.

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

كما لفت التقرير إلى أن الصين حققت زيادة في الناتج الإجمالي المحلي ما بين ٦,٥ إلى ٧%، وحافظت على نمو مؤشر أسعار المستهلكين عند حوالي ٣%، موضحاً أنه من المتوقع أن يبلغ العجز هذا العام ٢,١٨ تريليون يوان (٣٨,٣٣٥ مليار دولار) بزيادة تقدر بـ ٥٦٠ مليون يوان عن العام الماضي وهذا يمثل ٣% من الناتج الإجمالي المحلي.

وتعكس استراتيجية الصين الجديدة التي تحمل اسم «الإصلاحات الهيكلية على جانب العرض» الدفع باتجاه حزمة من العلاجات الاقتصادية التي تحمل لمحات من مدرسة الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريجان ورئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت ثاتشر بأكثر مما تميل نحو تعاليم ماركس وماو الاشتراكية وتجسد محاولات إعادة صياغة خطط الصين المتعثرة لإصلاح الاقتصاد الصيني المتدهور. ولكن الخطة الجديدة لا تزال في مواجهة الكثير من الشكوك التي يتسع نطاقها حيال الالتزام بإعادة الهيكلة الاقتصادية الشاملة، الأمر الذي يستلزم الحد من سلطات مؤسسات الدولة المتضخمة، إلى جانب الملايين من فرص العمل المحلية.

ويشتمل «جانب العرض»، الذي تشير إليه المبادرة، على تخفيض الضرائب وتقليل الأعباء الحكومية على المستثمرين. ويبقى الهدف الرئيسي للمبادرة، رغم ذلك، هو إغلاق أو تقليص حجم المناجم والمصانع العاملة التي تنتج الكثير من الفحم، والصلب، والإسمنت، وغيرها من المنتجات الصناعية، بأكثر من متطلبات السوق، إلى جانب كبح جماح الائتمان والإعانات الأخرى التي تغذي الإفراط الحالي في الإنتاج.

ويشير بعض خبراء الاقتصاد إلى أن شعار «جانب العرض»، في حده الأدنى، هو خطوة في اتجاه التدابير المؤلمة التي يمكن أن تسفر عن انتعاش لنمو أكثر صحة مشيرين إلى «أنها مبادرة جديدة ومهمة وتهدف إلى تنشيط عملية الإصلاح، فلقد تعثرت خطوات صناع السياسة الصينيون مرارا وتكرارا، وكانت كافة الإنجازات المحققة في الإصلاحات الموجهة نحو السوق هزيلة وغير كافية. وكان يتعين على صناع السياسات الاقتصادية هناك الخروج بمقاربة أخرى لإنقاذ الأوضاع».

ولا يزال الكثير من الاقتصاديين الليبراليين غير مقتنعين تماما أنه رغم المبادرة فإن الحكومة الصينية سوف تقلل من سلطاتها عن طيب خاطر وتتلقى انتكاسات خطيرة من جانب العمال المشردين عن وظائفهم. وإعادة ضبط الصناعات المدعومة من الدولة بمحاذاة المستويات الحقيقية في الأسواق من شأنه أن يعني قطع الملايين من فرص العمل الحالية.

وخلصت دراسة حديثة أجريت مؤخرا إلى أن أكثر من ٣ ملايين عامل في صناعات الصلب، والفحم، وغيرها من الصناعات المماثلة معرضون لفقدان وظائفهم خلال العامين المقبلين إذا ما نفذت الحكومة قرارات التخفيضات.

وخلال الموجة الأولى من إغلاق المصانع المملوكة للدولة، والتي بدأت في عام ١٩٩٧، ألغيت ما يقرب من ٣٠ مليون وظيفة في أقل من عشر سنوات. ولكن الاقتصاد الصيني شهد طفرة كبيرة، وخصوصا بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، مما أدى إلى خلق فرص العمل التي استوعبت المزيد من العمالة الزائدة في البلاد.

ويلوح فقدان الوظائف في الأفق الصيني اليوم، وفي حين أنه أصغر قليلا مما سبق، ولكنه قد يثير المزيد من الجدل ولا سيما مع تباطؤ الاقتصاد. وهو يهدد بتآكل حالة الاستقرار الداخلي التي يفخر بها السيد شي.

وبعيدا عن تصحيح مثل تلك التشوهات الاقتصادية، لا تزال المناقشات مستمرة حول السياسات المحددة المنضوية تحت شعار «مبادرة جانب العرض». ولقد دعا المسؤولون وخبراء الاقتصاد إلى تخفيض الضرائب على الشركات الخاصة ومنح مستثمري القطاع الخاص المزيد

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الحصص في الشركات المملوكة للدولة، مع استبعاد فكرة الخصخصة الكاملة تماما. ولكن هذا المفهوم يتسم بالغموض بما فيه الكفاية لدرجة استخدامه للدفع بدور حكومي أكبر في تشجيع الصادرات وتدعيم الشركات الحكومية المتعثرة. ويحظى الحد من الصناعات غير الكفؤة المدعومة من الدولة، برغم ذلك، بدعم عالمي تقريبي بين مختلف خبراء الاقتصاد وصناع السياسات. والمزيد من التأخير في تنفيذ ذلك من شأنه أن يؤدي إلى قمع النمو الاقتصادي والإضرار بالعمال، كما يقول شينغ هونغ المدير التنفيذي لمعهد يوني - رول الاقتصادي في بكين، والذي يدعو إلى التحرر الاقتصادي.

التأثير علي مصر:

يمر الاقتصاد العالمي بمنعطف مهم في العالم كله، فجميع الدول الكبرى اتخذت مؤخرا قرارات اقتصادية متخبطة تضر بالاقتصاد العالمي، حتى الصين التي طالما تميزت بأداء اقتصادي وقرارات جيدة قادرة على تحقيق النمو، إننا "لا نستطيع عزل مصر عن العالم الخارجي، لذلك فإن خروج مصر من هذا المنحنى الاقتصادي، لا يرتبط فقط بالأداء الداخلي للدولة، وإنما أيضا بالأداء العالمي".

فالصين تعيد من خلال هذا البرنامج الاقتصادي تقديم درسا اقتصاديا عالميا يرتبط بأسس الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج حكومي حقيقي يركز علي جانب الابتكار وعلى إدارة جانب العرض في الاقتصاد الأمر الذي يجب على الحكومة المصرية الاستفادة منه والانتباه إليه خلال وضع برنامجها الذي سيعلن لاحقا من خلال دعم سياسات وإصلاحات هيكلية ومؤسسية حقيقية سواء على المستوى الاقتصادي أو المالي أو على جانب الجهاز الإداري كمحور أساسي ووحيد للعودة لمنافسة الاقتصاديات الكبرى مثل الصين.

المثير للاهتمام أن الاستراتيجيات التي بدأت الدول مواجهة الأزمات الاقتصادية بها بعيدا عن تحركات السيولة النقدية وأسعار العملات والتي دائما ما تثير مخاوف التحرك في مستويات التضخم مما قد يؤدي إلى آثار سلبية عميقة المدى إذا لم تدر السياسات النقدية بحكمة، قد تتشابه كثيرا في ظل محدودية البدائل. فإذا نظرنا إلى النموذج الروسي الذي تضرر كثيرا من العقوبات الأوروبية والإنخفاض الحاد في أسعار النفط فإنه قد اعتمد بشكل أساسي على عدة استراتيجيات أهمها ضغط الإنفاق وتوفير تمويل مصرفي رخيص لتنمية الصناعات خاصة الصغيرة والمتوسطة، مع تخفيض ملكية الدولة في بعض استثماراتها والعمل على فتح شراكات واسعة النطاق حول عدد من القوى الاقتصادية والتجارية و يضاف إلى هذا محاولة تقوية السيولة المحلية في القطاع المصرفي والحد من الواردات الخارجية إلى جانب تشجيع الاستهلاك المحلي والتقليل من الاقتراض الخارجي قدر الامكان ورفع الفائدة محليا لإعادة دعم العملة أو تقييم استراتيجية لدعم العملة بصورة مستمرة في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية مع وضع سياسات لاستهداف التضخم والحد منه.

الأکید أن النموذج الروسي يتشابه بصورة كبيرة مع الاستراتيجيات التي اتبعتها مصر لمواجهة الأزمة ذاتها مع الأخذ في الاعتبار أن مصر أضافت إلى تلك السياسات العمل على جذب استثمارات اجنبية مباشرة في ظل كون الاستثمارات الاجنبية المباشرة تحكمها محددات قد تجعل من مصر عنصرا جاذبا لها في ظل تمتعها بموارد و موقع جغرافي و استراتيجي يؤهلها لمزيد من الاستثمارات خلال الفترة القادمة .

تنبيه هام :

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.